رحلات البر.. جلسات فاخرة وسط الصحراء

اقتصاد السعودية يُظهر زخم نمو مُطرد مع تعافي أسعار النفط وانحسار الوباء

تنوع المشاريع الجديدة يفتح آفاقا أوسع لتحصيل أكبر قدر من الإيرادات

تتزايد الدلائل على أن الاقتصاد السعودي يسير في طريق استعادة عافيته بشكل كبير مع بروز علامات قوية على النمو الإيجابي في ظل تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الأزمة الصحية، الأمر الذي يرى خبراء أنه سيمكن الحكومة من استئناف خطط الإصلاح بوتيرة أسرع مع الإعلان عن العديد من المشروعات مؤخرا التي تكرس فعليا برامج تنويع مصادر الدخل.

الرياض – يُظهر الاقتصاد السعودي دلائل على استعادة قوته الحقيقية مع اقتراب العام 2022 مع خروجه من انعكاسات الأزمة الصحية واستمرار تأثيرات ارتفاع أسعار النفط التي بلغت مستويات لم تشهدها السوق العالمية منذ 2014.

ومنحت كابيتال إيكونوميكس التي تتخذ من لندن مقرا لها في مذكرة حديثة تقييما إيجابيا عند درجات عالية للبلد النفطي، مشيرة إلى أن "الاقتصاد السعودي نما بنسبة 5.8 في المئة على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من 2021، وهي أسرع وتيرة نمو منذ أكثر من عقد، حيث أدى تكثيف إنتاج النفط إلى التعافي".

عرب دايجست

الأمير محمد ينطلق مثل سائق فورمولا واحد لتنفيذ خطط الإصلاح

ومع بقاء الأسعار ثابتة عند ما يزيد قليلا عن 80 دولارا للبرميل على الأقل حتى نهاية هذا العام، ترى إيكونوميكس أن أكبر اقتصادات المنطقة العربية يكتسب زخما وقد أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.3 في المئة لسنة 2022، وهو ما تقول إنه أعلى بكثير من التوقعات الإجماعية البالغة 5 في المئة.

وترى مؤسسة "عرب دايجست" الاستشارية أن جزءا من التفاؤل يعتمد على إدارة الحكومة الصارمة للوباء، مع استكمال تلقيح 62.4 في المئة من السكان مقارنة بنحو 67 في المئة في المملكة المتحدة و58 في المئة في الولايات المتحدة وانخفاض الإصابات والوفيات بشكل كبير.

وفي حين بلغت الإصابات في السعودية 11 ألفا في اليوم في نهاية يوليو الماضي، تراجعت في السادس من نوفمبر الجاري إلى 2300 مع انخفاض عدد الوفيات من 15 يوميا إلى اثنين فقط.

وفي الوقت الذي يضخم فيه صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية) خزائنه بالثروة النفطية، حيث بلغت احتياطاته نحو 450 مليار دولار، يواصل ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تنفيذ خططه لتنويع الاقتصاد. كما أن قطاعي السياحة والترفيه هما المحركان الرئيسيان لرؤيته 2030.

وتشمل أحدث خططه تحويل منصة نفطية بحرية إلى مدينة ملاه رياضية فاخرة مع "ثلاثة فنادق، ومطاعم عالمية المستوى، ومهابط للطائرات العمودية، ومجموعة من الأنشطة المغامرة، بما في ذلك الرياضات الخطرة".

ويهدف المشروع إلى جذب الزوار من دول الخليج الأخرى، وهي طريقة سرية للقول إن الأمير محمد يسعى وراء جزء كبير من سوق السياحة الذي تهيمن عليه إمارة دبي الآن.

وسيمول الصندوق السيادي هذا المشروع السياحي الضخم، الذي لم يشر في بيانه الذي أعلن عنه في منتصف الشهر الماضي إلى تكلفته التقديرية.

ومع ذلك، فقد تعهد بأن المشروع "سيضمن الحفاظ المستدام على البيئة في المنطقة المجاورة للمشروع، وسيتبع المعايير العالمية الرائدة، مما يدعم جهود المملكة الأوسع في حماية البيئة".

كما أن العمل في أوج نشاطه لسباق السعودية للفورمولا واحد بمدينة جدة في ديسمبر الماضي. وليست تذاكر السباق رخيصة، حيث تبدأ من 533 دولارا وتصل إلى 9333 دولارا.

ويقول المنظمون إنهم يتوقعون إقبالا كبيرا من هواة "الفورمولا واحد" في الولايات المتحدة وأوروبا، ومن الواضح أنهم أثرياء.

وفي المقابل، قد يضطر السعوديون العاديون إلى المشاهدة عبر الإنترنت مع تخفيضات الدعم واسعة النطاق والأجور في القطاع الخاص التي لا تزال تكافح من أجل اللحاق بما هو معروض في القطاع العام.

ومن المشاريع الكبيرة الأخرى التي أُعلن عنها الصيف الماضي قرار الأمير محمد بن سلمان إنشاء شركة طيران جديدة من شأنها أن تنافس عمالقة طيران الخليج وهي شركات طيران الإمارات والاتحاد للطيران الإماراتيتين وأيضا الخطوط القطرية.

وبدلا من محاولة تكثيف الخطوط السعودية المملوكة للدولة، والتي تحتل المرتبة 21 في قائمة أسوأ 40 شركة طيران في العالم، يريد ولي العهد شركة نقل جديدة "رائعة" تسمح له بزيادة عدد وجهات الشركة من 80 وجهة عالمية حاليا إلى 250 وجهة في المستقبل.

ومن بين التعهدات الأخرى التي تأتي في سياق "رؤية 2030"، تكثيف التحركات لجذب الزوار إلى البلاد ليصل العدد إلى 100 مليون بحلول نهاية العقد، أي ما يعادل حوالي خمسة أضعاف ما كانت عليه في 2019.

وثمة الكثير من الطرق الأخرى لزيادة زخم الاقتصاد تتمثل في توفير أكثر من ربع مليون فرصة عمل في قطاعي السياحة والترفيه بحلول 2025.

ورغم أن بناء مناطق جذب سياحي راقية مثل مدينة الملاهي الرياضية الفاخرة ومشروع البحر الأحمر، ناهيك عن مدينة القدية الترفيهية ونيوم واستقبال الزوار على متن شركة طيران من فئة الخمس نجوم هو أمر جذاب، ولكن خبراء "عرب دايجست" يعتبرونه مكلفا للغاية ومحفوفا بالمخاطر.

لكن الأمير محمد الذي، على عكس ما يريده الدوري الإنجليزي الممتاز تصديقه، يترأس الصندوق السيادي ويتحكم فيه باعتباره وسيلة لتحقيق "رؤية 2030"، مما يقلل مخاوفه بشأن الإنفاق.

كما شجعه قرار أوبك مطلع هذا الشهر برفض طلب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لخفض سعر النفط في المضخة من خلال طرح المزيد منه في السوق العالمية.

وجدد السعوديون والإماراتيون والروس عزمهم في الاجتماع على طرح 400 ألف برميل أخرى تدريجيا في السوق على الرغم من مناشدات بايدن.

وأشار وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إلى الزيادة الهائلة في أسعار الغاز الطبيعي والفحم مقارنة بالزيادات المتواضعة في أسعار النفط كدليل على السلوك المسؤول.

5.8

في المئة نمو الاقتصاد في الربع الثالث من 2021 وهو الأعلى منذ عقد وفق كابيتال إيكونوميكس

وقال المزروعي "تنظر إلى سوق الغاز وتنظر إلى الفحم، يجعل غياب محافظ للسوق الأمر صعبا للغاية بالنسبة إلى الدول المستهلكة عندما يتعلق الأمر بالزيادة الهائلة في أسعار السلع الأساسية. ولم نر ذلك يحدث للنفط بنفس الحجم بسبب هذه المجموعة".

وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بشكل صاروخي مع زيادات تتجاوز 600 في المئة. وارتفع الفحم في أسواق الاتحاد الأوروبي بنسبة 300 في المئة. كما ارتفع سعر الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة بمقدار ثمانية أضعاف ما كان عليه في يوليو، لكن النفط ارتفع بنسبة 36 في المئة.

ويبدو أن النفط ليس هو المشكلة، كما قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، لكن المشكلة هي أن قطاع النفط يمر بحالة من الفوضى. لذا فإن أوبك+ ليست كارتلا، لكنه منظم وفعال في سوق الطاقة حسبما يراه أعضاء هذا التحالف على عكس ما تراه الولايات المتحدة.

وعلى عكس العديد من الترجيحات التي ترى أن سعر البرميل سيصل إلى 100 دولار، تتوقع إيكونوميكس أن يتراجع تدريجيا إلى 60 دولارا للبرميل بحلول نهاية 2023.

ولا يبدي الأمير محمد أي اهتمام أو ميل للتراجع عن خططه. ووصفت "عرب دايجست" ما يقوم به ولي العهد قائلة إنه "ينطلق مثل سائق فورمولا واحد، بسرعة قصوى في المضمار، ولا يزعجه ما يراه على مرآة الرؤية الخلفية".

المركزي في عدن يحاول بلا جدوى إنقاذ الريال المتداعي

عدن – يكشف إعلان البنك المركزي اليمني في عدن أنه سيطرح مزايدة ثانية الأسبوع المقبل لبيع الدولارات للبنوك الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية لتخفيف الضغوط على العملة المحلية، أن مساعيه تتعرض للكثير من التحديات.

وذكر المركزي في بيان نشره مساء الخميس الماضي أنه سيطرح الثلاثاء المقبل مزايدة إلكترونية ثانية لبيع 15 مليون دولار إلى البنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن لتغطية احتياجات السوق المحلية من العملة الصعبة.

وأشار إلى أن ذلك يأتي ضمن الخطة المقررة لاستدامة عمليات المزايدات، على أن يصدر المركزي إعلانا مطلع الأسبوع القادم يوضح فيه تفاصيل المزايدة.

وأجرى المركزي الأربعاء الماضي ولأول مرة مزايدة إلكترونية لبيع 15 مليون دولار، لإنقاذ الريال المنهار، لكن الحصيلة بلغت نحو 8.75 مليون دولار بواقع 1411 ريالا للدولار الواحد للشراء و1441 ريالا للبيع.

وبلغ عدد المشاركين بالمزاد خمسة بنوك، كما بلغ عدد العطاءات المقدمة ثمانية ومثلها العطاءات المقبولة.

واعتبر وحيد الفودعي الباحث والمحلل الاقتصادي والمصرفي اليمني أن المزايدة الأولى كشفت عن مفاجأة تمثلت بأن الطلب بلغ 8 ملايين دولار فقط، مما يؤكد أنه لا يوجد طلب حقيقي في السوق، بل عمليات وهمية لطلبات البيع والشراء.

ونسبت وكالة رويترز إلى الفودعي قوله إن "الحل النهائي لتحسين قيمة الريال اليمني، تحديد سعر تأشيري ملزم، ينساب بشكل تدريجي هبوطا إلى السعر التوازني، مع السماح بمبلغ معين (عشرة ريالات على سبيل المثال) زيادة أو نقصانا عن السعر التأشيري، وتلتزم به كافة البنوك وشركات ومنشآت الصرافة".

ويشترط البنك تقديم العطاءات عن طريق منصة إلكترونية من البنوك فقط، دون غيرها من شركات الصرافة وتحويل الأموال.

وتجري عملية بيع وشراء العملات الأجنبية عبر منصة رفينيتيف العالمية المتخصصة التي تتولى عملية المزايدة وتنظيم عمليات البيع والشراء للنقد الأجنبي، وذلك للبنوك المشتركة بالمنصة.

وحيد الفودعي

المزايدة الأولى شكلت مفاجأة فلم يكن ثمة طلب حقيقي بالسوق

أما البنوك غير المشتركة بها فيقوم البنك المركزي بتقديم العطاءات نيابة عنها بطلب رسمي مقدم للبنك عبر البريد الإلكتروني المخصص لذلك.

وقال صرافون ومتعاملون في عدن لرويترز إن سعر العملة عاود الهبوط إلى أدنى مستوى على الإطلاق في سوق الصرف الموازية مساء الخميس، ليسجل 1506 ريالات للدولار للشراء و1526 ريالا للبيع بعد أن كان عند 1460 ريالا الثلاثاء الماضي.

وبلغ سعر الصرف المعلن من البنك المركزي الخميس الماضي 1464 ريالا للدولار للشراء و1468 ريالا للبيع.

وتأتي الاستعدادات للمزايدة الثانية بعدما قال المركزي إنه بدأ يستقبل التوريدات النقدية للبنوك التجارية والإسلامية التي رست عليها عطاءات لبيع النقد الأجنبي في المزايدة الأولى.

انحسار حجم التأمين على مخاطر الاستثمار في المنطقة العربية

الكويت – أظهرت إحصائيات حديثة أن قيمة عمليات تأمين الاستثمار والتمويل والصادرات ضد المخاطر التجارية والسياسية واصلت التراجع في المنطقة العربية بنهاية النصف الأول من العام الجاري ولو أنها أقل بمقارنة سنوية في ظل قيود الإغلاق جراء أزمة الوباء.

وتراجع حجم التأمينات في الفترة بين يناير ويونيو الماضيين بشكل طفيف ليبلغ 79.9 مليار دولار، مما يعزز توقعات استقرار قيمة العمليات الجديدة للعام 2021 بمجمله قرب مستوياتها لعام 2020.

وذكرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) بمناسبة إصدار النشرة الفصلية الثالثة "ضمان الاستثمار" للعام 2021 أن نسبة تراجع عمليات التأمين العام الماضي انحسرت بنحو 1.2 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 201.5 مليار دولار وهي تشكل أكثر من 7 في المئة من إجمالي الالتزامات العالمية للعام نفسه.

وأوضحت ضمان في بيان نشرته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية أنه "تماشيا مع توقف العديد من الأنشطة جراء الجائحة وتقلص حركة التجارة والارتفاع الطفيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال 2020، شهدت عمليات التأمين الجديدة للاستثمار والتمويل والصادرات الموجهة إلى الدول العربية ضد المخاطر التجارية والسياسية تراجعا".

وبينت المؤسسة، التي تتخذ من الكويت مقرا لها، أن التراجع كان بمعدل 7.1 في المئة ليبلغ نحو 108 مليارات دولار، وهي أموال تغطي قرابة 13.6 في المئة من الواردات السلعية العربية للعام نفسه.

وقال المدير العام لضمان عبدالله الصبيح إنه "في سياق المتابعة والدراسة الدقيقة لتطورات الأسواق ومستجدات قطاع تأمين التجارة والاستثمار عالميا وإقليميا وبالتعاون مع اتحاد بيرن تم إنجاز أول دراسة متخصصة تكشف وللمرة الأولى عن سمات وتفاصيل هذا النوع من التأمينات".

وتشير الدراسة إلى أن الدول العربية استحوذت على 4.3 في المئة من مجمل الالتزامات الجديدة لتأمين الاستثمار والتمويل والصادرات في العالم بنهاية العام الماضي.

وشكل تأمين الصادرات في مختلف الآجال على النصيب الأكبر من العمليات الجديدة بحصة 92.1 في المئة، فيما بلغت حصة التأمين ضد المخاطر السياسية ما نسبته 4.4 في المئة والبقية لمنتجات إضافية أخرى.

وتركزت عمليات تأمين الصادرات الجديدة جغرافياً في 5 دول عربية استحوذت على 76 في المئة من الإجمالي وهي السعودية بواقع 23.7 في المئة، ثم الإمارات 21 في المئة، فمصر بنحو 17.2 في المئة، يليها المغرب بنحو 8.4 في المئة، وأخيرا قطر بحوالي 5.9 في المئة.

واستحوذت وكالات ائتمان الصادرات على الحصة الأكبر من إجمالي العمليات الجديدة في المنطقة لعام 2020 بنسبة 63 في المئة، فيما جاءت الوكالات الخاصة في المرتبة الثانية بحصة بلغت 36 في المئة تبعتها الوكالات متعددة الأطراف.